جمهورية تشاد

وزارة المالية والميزانية

جلسة علنية للمجلس الوطني الانتقالي

عرض مشروع قانون المالية للعام 2022

كلمة وزير المالية والميزانية
طاهر حامد نقياين

انجمينا 30 ديسمبر 2022

السيد رئيس المجلس الوطني الانتقالي.
السيدات والسادة المستشارون الوطنيون أعضاء مكتب المجلس الوطني الانتقالي ،
السيد رئيس لجنة التخطيط والاقتصاد والمالية والميزانية والحسابات العامة بالمجلس الوطني الانتقالي ،
السيدات والسادة المستشارون الوطنيون أعضاء لجنة التخطيط والاقتصاد والمالية والميزانية والحسابات العامة ،
السيدات والسادة المستشارون الوطنيون ،
السيد الوزير الامين العام الحكومة المكلف بالعلاقات مع المجلس الوطني الانتقالي ،
السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة ،

انه لفخر عظيم وشرف لي ان اقف امامكم انتم ممثلي الشعب في هذا اليوم 30 ديسمبر 2021 وللمرة الاخرى من نفس العام لأعرض لكم مشورع قانون مالي اخر للمصادقة اذ يعد الرابع من نوعه بما في ذلك ثلاثة مشاريع قوانين مالية سابقة خاصة بالاعوام 2020 ، 2021 ، و2022
كما انها فرصة لي بأن اتقدم باسم وزارة نيابة المالية والميزانية بأكملها بالشكر الجزيل لرئيس المجلس الوطني الانتقالي الذهو بالامس كان رئيس الجمعية الوطنية ، وجميع المستشارين الوطنيين ونواب الولاية التشريعية الثالثة ولجنة التخطيط والاقتصاد والمالية والميزانية والحسابات العامة الذين - خلال كل هذه السنوات وعلى الرغم من القيود المتعددة التي يواجهونها في جدول الأعمال - أظهروا مهارة وتفانيًا كبيرًا من أجل العمل البرلماني الذي يحظى بالاحترام. الاحترام العظيم.

السيداتي والسادة،

لقد أشرت إلى أنه للمرة الثالثة وللسنة الثالثة على التوالي أعرض مشروع قانون المالية للموافقة عليه ، وهو عبارة عن مجموعة من الالتزامات والوعود بالإيرادات والنفقات ، المعدة لتشغيل "الدولة ، ووالحياة المدينة" والاستعداد للمستقبل في بلد ما.
بشكل عام ، وطوال هذه السنوات المالية الثلاث المنتهية ، وهي 2019 و 2020 و 2021 ؛ تم سلك العديد من المسارات ، وتمكنا - جميعًا ، أولاً تحت قيادة مشير تشاد الراحل ، ثم منذ 22 أبريل 2021 ، تحت قيادة رئيس المجلس العسكري الانتقالي - للانتقال من حالة متطرفة وهي الإجهاد الاقتصادي ، وهشاشة الاقتصاد الكلي والتوازنات النقدية لدينا ، وسوء الحالة في صفوف موظفي الخدمة المدنية في الدولة ، وانخفاض القوة الشرائية للجيش الى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي العام.
تدريجيًا ، تم إنعاش الاقتصاد ، واستئنفت المشاريع في كل مكان ، وزاد الإنتاج ، وعادت الأجور في القطاع العام، وتسوية المتأخرات ، وخفض الدين المحلي ، وانحسر شبح التعديل النقدي.

لقد احترامنا التزاماتنا الدولية وعملنا على مناقشة الالتزامات جديدة تم إبرامها وتنفيذها ، يومًا بعد يوم وبكل بصراحة مع المنظمات العمالية ، ولا سيما مذكرة التفاهم الموقعة في يناير 2020 والعقد الاجتماعي لمدة ثلاث سنوات الموقع في أغسطس 2021 تحت رعاية برعاية رئيس الجمهورية.

لم يكن الأمر سهلاً ، فقد كان السياق غالبًا ثقيلًا وصعبًا ومن الواضح أنه متقلب.

تحملت الدولة وبشكل اساسي من خلال الاعتماد على مواردها الخالصة تحملت اعباء جميع المتأخرات التجارية والاجتماعية من 2016 إلى 2018 وذلك لضمان التمويل وتحمل تداعيات الحروب ومحاربة المتطرفين الذين كانوا في الشمال ، الشرق ، البحيرة وكانم ، بينما على الجبهة الاقتصادية واجهنا وباء كوفيد 19 ، وإغلاق الحدود البرية والجوية ، واضطرابات التجارة الدولية ، وانخفاض الأسعار ، والإنتاج والمحاصيل.

على المستوى السياسي كان علينا تمويل الانتخابات وأخيراً ولتعقيد الأمور ، خسرت تشاد رئيسها في ميدان الشرف.

قد تكون الوفاة المفاجئة لمشير تشاد (عليه الرحمة) - مع كل المخاطر التي تشكلها على السلام والأمن والتجارة قاتلة لاقتصادنا ، الذي اختبرته بالفعل جميع الأزمات الماضية.

ولكن بفضل الله ، وبفضل دعوات التشاديين وبفضل قيادة الجنرال محمد إدريس ديبي إتنو ، استطاعت البلاد مواصلة العمل بطريقة جيدة تم دفع الرواتب بانتظام وفي الوقت المحدد ، وتم تقديم العديد من الخدمات العامة واستمر الاداء الحكومي. وواصل التشاديون في وظائفهم وسارت حياتهم وتجارتهم بشكل جيد.

باختصار فان الاستقرار موجود.

وفي علم الاقتصاد ، يعتبر الاستقرار دائمًا نقطة توازن ، ومرساة ، ومعيار يسمح بالعمل والتوقعات ووجهات النظر.

وبناءً على كل هذا ، ووفقًا للإرشادات الدقيقة التي وضعها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، فقد اتبعت موازنة 2021 تنفيذها ، وتم تحصيل الرسوم العامة وتحصيل الإيرادات. لقد احترمنا كما قلت التزاماتنا المختلفة ، وأبرمنا عقدا اجتماعيًا ، و "جدولنا" رواتب الجنود ، وتمكنا من تقديم المساعدة للاجئين الأكثر احتياجًا وحتى الترحيب باللاجئين الجدد. وإبرام برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي.

لذلك ، على الرغم من العاصفة المحيطة استطعنا مسايرة الدفة وأذهل التشاديون ومؤسساتهم المدنية والعسكرية ورئيسهم الجنرال محمد إدريس ديبي إتنو العالم وتحملوا مسؤولياتهم.

كما أنه المكان المناسب لي لأشكر وأهنئ كل من ساهم في ذلك واتخذ الخيارات الصحيحة في الوقت المناسب ، كل من قام بالعمل الصحيح: رئيس الجمهورية وجميع اعضاء المجلس العسكري الانتقالي، الرئيس السابق للجمعية الوطنية والهيئة التشريعية السابقة برمتها ، ورئيس الوزراء الانتقالي والحكومة الانتقالية بأكملها وكل الإدارات، والفاعلين الاقتصاديين ، وخاصة كل شيء التشاديين من جميع الأطراف.

هذا الوضع مهم وهو في هيكلة.

وفي هذه السنة المحورية لانتهاء التحول السياسي في عام 2022 ، يتم إعداد قانون المالية هذا كما ذكرنا سابقًا في بيئة تتميز بصدمات اقتصادية كلية مختلفة مرتبطة بوباء كوفيد -19 وتغيراته. انعدام الأمن في محيطنا الإقليمي

والانتخابات المستقبلية ، وتدفق اللاجئين والأحداث المأساوية التي شهدتها بلادنا في أبريل الماضي مع الموت المفاجئ لمشير تشاد الراحل إدريس ديبي إتنو.

وعلى الرغم من كل هذا ، فمن المقدر أن يسجل الاقتصاد التشادي معدل نمو قدره 4.1٪ في عام 2022 مقابل 3.7٪ في عام 2021.

وسيأتي هذا النمو المتجدد من الديناميكية العامة للأنشطة الاقتصادية ، سواء من قطاع النفط أو القطاع غير النفطي بمعدلات نمو تبلغ 6.4٪ و 0.5٪.

بالإضافة إلى ذلك ، من المهم التأكيد على أنه تم وضعه بعد موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على برنامج تسهيل ائتماني ممدد جديد للفترة 20242021/ بمبلغ يقارب 570 مليون دولار ، وهو حافزًا لتعبئة دعم الميزانية والمنح والقروض من شركاء التنمية الآخرين.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ،

نظرًا لتوقعات الاقتصاد الكلي الجيدة لعام 2022 ، يجب أن تسجل الموارد العامة زيادة قدرها 24٪ ، من 1098 مليار فرنك سيفا في عام 2021 إلى 1359 مليار فرنك سيفا في عام 2022 أي بزيادة قدرها 260 مليار فرنك سيفا.

تفسر هذه الزيادة في إيرادات الميزانية بشكل أساسي بارتفاع أسعار برميل النفط المسجلة في عام 2021 والتي ستستمر حتى في عام 2022.

وبالمثل ، فإن التأثير المشترك للديناميكية الاقتصادية في القطاع غير النفطي والرقمنة المستمرة للخدمات المالية سيمكن اقتصادنا من تسجيل زيادة في الإيرادات غير النفطية بنسبة 12٪ ما يقرب من 58.86 مليار فرنك سيفا.

يهدف مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 إلى توفير استجابات تسمح باستمرار انتعاش الاقتصاد الوطني. وذلك من خلال تحسين مستوى الاستثمارات وتسهيل التجارة الداخلية والخارجية من خلال الحوافز وتخفيض بعض الضرائب والرسوم وتغطية العقوبات الجمركية وتبسيط الإجراءات وتنظيم الضوابط المالية ومناخ الأعمال من خلال إنشاء عفو ضريبي.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ،

فيما يتعلق بالسياسة المالية ، يقدم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 ابتكارات تشكل جزءًا من ثلاثية قامت بالفعل بإصلاحات هيكلية في إدارة المالية العامة لعدة سنوات ، وهي التحديث والرقمنة والأقلمة ، كل ذلك في إطار نظام إدارة المالية العامة المتكامل (SIGFiP).

وهذه فرصة لنحيي التعاون الثمر جنوب جنوب الذي الذي قائما بيننا ورواندا ، وعمل فرق وزارة المالية والميزانية الملتزمة تمامًا بهذا المشروع وكذلك جميع شركائنا.

أولاً ، يهدف تحديث الضرائب أيضًا إلى جعل نظامنا الضريبي يتماشى مع أحدث الإصلاحات المجتمعية والدولية. وعليه ، وانسجاما مع الإجراءات الضريبية المعتمدة في قانوني المالية السابقين وتماشيا مع العصر ، فإن اقتراح هذا المشروع من حيث تحديث النظام الضريبي يتماشى مع السياسة الرشيدة لرئيس المجلس العسكري الانتقالي.

إذن وفي موعد لا يتجاوز هذا الأسبوع ، سيداتي وسادتي اعضاء المجلس الوطني ، اعتمدتم هنا في هذه القاعة قانون العفو العام.

وعلى نفس المنوال ، يقترح هذا القانون عفوًا ضريبيًا يتعلق بالتخلي عن الملاحقات والعقوبات لجميع التعديلات الضريبية الطوعية في عام 2022 للضرائب غير المبلغ عنها خلال الفترة غير المحددة. هذه الرحمة التشريعية التي لا تبرأ من جميع الجرائم الاقتصادية ، تشمل جميع العقوبات المالية والإدارية.

أما على المستوى الاستراتيجي ، فإن العفو الضريبي يحمل معه فكرة الإعفاء من الغرامات وتعليق الرقابة الضريبية على دافعي الضرائب الجدد وكبار السن الذين سيقومون بتسويات تلقائية ، وعلى المستوى الفني يستهدف توسيع ملف دافعي الضرائب وتأمين الإيرادات الضريبية المستقبلية.

سيؤثر هذا على دافعي الضرائب غير المعروفين أو غير النشطين حتى الآن وكذلك أولئك المعروفين ولكنهم أخفوا ضرائب لم تكتشفها إدارة الضرائب حتى الآن.

ومع ذلك وسعيا لتحقيق الاسترخاء في إدارة الأعمال في تشاد ، يُقترح ما يلي:

- تنظيم عمليات التدقيق الضريبي ، المقرر الآن على أساس تحليل دقيق للمخاطر ؛
- تطوير نظام ضريبي ملائم لتصدير الذهب بهدف تحويله وإعادة إدخاله إلى التراب الوطني بعد التحويل.

هذا الاجراء المبسط تقابله ضريبة 0.5% باستثناء الاتاوات الاحصائية ، ويأخذ في الاعتبار السياق الاقليمي شديد التنافسية وضرورات التتبع والحاجة الى الاستمرار في الغاء تجريم نشطاء تعديد الذهب المنتظم في بلدنا؛

- السعي إلى تخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة لصالح صناعة حديد التسليح والمنسوجات التشادية المحلية
- إعادة تنظيم حقوق التسجيل في السندات الائتمانية بهدف إضفاء الطابع الرسمي عليها وتعزيز الأعمال التجارية
- إنشاء مراكز إدارة معتمدة لتدريب صغار دافعي الضرائب وإضفاء الطابع الرسمي عليهم ، من خلال جعل هذه المراكز حاضنات حقيقية ، ومساعدين للإدارة ، وحاضنات للمشاركين ؛

وبشكل أكثر تحديدًا ، فإن الأهداف المستهدفة من خلال هذه المراكز هي:

- تسهيل انتقال دافعي الضرائب من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي ؛
- تعزيز المحاسبة والتدريب الضريبي لصغار دافعي الضرائب ؛
- تعزيز الأمن القانوني والمالي لصغار دافعي الضرائب ؛
- وأخيراً توسيع القاعدة والإيرادات الضريبية بطريقة مستدامة.

ثانيًا ، تهدف الرقمنة مدفوعة بإضفاء الطابع المادي واللوجستي ، إلى تزويد الإدارات الضريبية بتطبيقات إدارة ضريبية متكاملة. هذه الحوسبة هي جزء من المرحلة الثانية من تنفيذ نظام إدارة المالية العامة المتكامل (SIGFiP). التى تم إطلاقها والتي ستعمل بكامل طاقتها على مستوى إدارات الجمارك والضرائب في عام 2022.

لضمان هذا التغيير التكنولوجي الكبير والمنظم ، تم اعتماد العديد من الإجراءات لتبسيط الإجراءات الضريبية والجمركية والعقارية بموجب قانوني المالية السابقين.

ان مشروع قانون المالية المقدم إليكم اليوم يواصل في تنفيذ المشروع الضخم للتبسيط والرقمنة الذي تنفذه أعلى السلطات في بلدنا.

وبهدف تبسيط الإجراءات الضريبية ، يعدل مشروع قانون المالية هذا بعض أحكام قانون الضرائب العام ويكملها من أجل التوحيد القانوني لعملية الإعلان عبر الإنترنت ، مما يتيح للشركات الكبيرة إمكانية الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم ، بدءًا من عام 2022. وينطبق الشيء نفسه على تبسيط إيداع البيانات المالية مع إتاحة إمكانية إرسال بياناتها المالية إلكترونيًا إلى الشركات الكبيرة من الآن فصاعدًا.

تم إدخال خيار الرقمنة أيضًا في هذا المشروع من خلال إجراءات دفع الضرائب الإلكترونية ، بما في ذلك الشركات الصغيرة المسجلة في ضريبة التحرير العامة ، والسعي وراء الخدمات المصرفية ، وترشيد العقوبات الجمركية.

في ظل هذا المنظور ، ومع الأخذ في الاعتبار المقترحات المذكورة أعلاه ، فإن مشروع الضرائب الإلكترونية لسلطاتنا المالية يتشكل بحزم. سيتم هيكلة العلاقات بين الإدارات الضريبية ودافعي الضرائب من خلال الرقمنة وحولها. وستتم تغطية العديد من جوانب هذه العلاقات:

الاتصالات الإلكترونية ، مساعدة دافعي الضرائب ، إقرارات الضرائب والرسوم ودفعها ، إصدار المستندات الإدارية ، وإدارة الاستئنافات وإجراءات الخصومة.

وبالتالي ، سيتم تبسيط الأداء الداخلي للإدارات إلى حد كبير من خلال الطرق الجديدة للقيام ب: العمل عن بعد والرصد الإلكتروني لمؤشرات الأداء.

في النهاية ، ستكون فوائد الضرائب الإلكترونية واضحة للعيان من حيث الحوكمة وكفاءة الميزانية وتسهيل الأعمال.

الخط الثالث من الإصلاح يتعلق بالأقلمة. ويدخل هذا في إطار نظام ضريبي شامل ، لوضع أراضينا في وضع يسمح لها بالمشاركة في هدف الحكومة المتمثل في تحقيق النمو الشامل والمشترك. يعزز المشروع التدابير الحافزة التي بدأت في عام 2019 ويهدف إلى إنشاء بنية تحتية ونسيج إنتاجي في المحافظات يتناسب مع إمكاناتها.

يتعلق هذا بمنح المزايا والتسهيلات للشركات الموجودة في انجمينا والتي ترغب في توسيع أنشطتها في المناطق النائية ، أو للشركات الموجودة في المناطق الداخلية من البلاد والتي ترغب في تطوير أنشطتها محليًا. وبشكل أكثر تحديدًا ، يُقترح تخفيض ضريبي للشركات الصناعية أو الزراعية أو السياحية أو النقل أو الرياضية أو حتى المالية التي تستثمر.

تتعلق هذه التخفيضات بالترخيص ، والحد الأدنى للضريبة الثابتة ، ورسوم التسجيل ، وضريبة المعدل الثابت ، وضريبة التدريب المهني ، والضريبة على قيمة المباني التجارية وكذلك ضريبة القيمة المضافة. كما ينص الحكم على تخفيض بنسبة 25٪ في رسوم استخدام الترددات الراديوية للشركات الموجودة داخل الإقليم والتي ترغب في تطوير أنشطتها محليًا.

سيكون لتطبيق هذه التدابير تأثير كبير من حيث خلق فرص العمل ، وبالتالي مكافحة الهجرة الريفية ، وبطالة الشباب ، والتطرف والهجرة غير الشرعية.

بالإضافة إلى ذلك ، يوجه مشروع قانون المالية جزءًا من الاستثمار العام في المقاطعات مع تعزيز مسؤولية الجهات الفاعلة العامة المحلية في تنفيذها ورصدها وتقييمها ، وهو ما ييسره نظام SIGFiP وقانون المشتريات العامة الجديد الذي يخصص سلطات وعتبات لـ حكام المقاطعات.

يمثل قانون التمويل هذا أيضًا خطوة حاسمة إلى الأمام بالنسبة للمناطق وبشكل أكثر تحديدًا للبلديات.

على هذا النحو ، سيتم تقسيم عائدات الضريبة العامة الليبرالية ، والتي سيتم تحصيلها إلكترونيًا كما هو مذكور أعلاه ، بالتساوي بين الولاية والبلديات سيدمج نظام الدفع الإلكتروني الجديد البلديات مباشرة في هذا النظام إنها مسألة دعم الدينامية المجتمعية وتسريع تنمية المناطق من خلال تخصيص المزيد من الموارد وفي الوقت الحقيقي لهذه الروابط الأساسية للتنمية الاقتصادية الوطنية.

هناك ابتكار رئيسي آخر تم تقديمه في مشروع قانون المالية يتعلق بتبسيط وتوحيد أربعة نصوص تشريعية وتنظيمية تؤطر إدارة عائدات النفط في تشاد.

في الواقع ، أدت التعديلات المختلفة التي أدخلت على القانون الأولي لعام 1999 إلى تعدد النصوص التي تجعل التشريع المتعلق بإدارة مجمع عائدات النفط ، ونتيجة لذلك بدا من الضروري اقتراح إطار قانوني جديد يتسم بالعدالة والشفافية يحكم طرائق إدارة الدخل المخصصة لجميع المقاطعات المنتجة في تشاد.

وبالتالي ، سيحكم الحكم الجديد المدمج في قانون المالية لعام 2022 جميع حقول النفط في تشاد قيد التشغيل حاليًا مع الحفاظ على تخصيص 5٪ من الإتاوات المدفوعة للمنطقة المنتجة لكل مقاطعة منتجة.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ،

من حيث الأرقام

هذا العام ، من المتوقع أن ترتفع فاتورة الأجور بمقدار 28.937 مليار فرنك سيفا في عام 2022 لتصل إلى 454 مليار فرنك سيفا. تسلط هذه الإحصائية الضوء على جهود الحكومة للحفاظ على السلام الاجتماعي ، وذلك في ظل الالتزام الصارم بالهدنة الاجتماعية لمدة ثلاث سنوات المبرمة مع الشركاء الاجتماعيين.

يأخذ في 2022 في الاعتبار بداية من يناير 2022 ، الآثار المالية للترقيات ودفع أقساط النقل المتأخرة ، لأول مرة منذ عام 2016.

وسيتعلق الإصلاح الكبير الذي سيتم إجراؤه في عام 2022 باعطاء الولايات صلاحيات صرف رواتب موظفي الخدمة المدنية في المقاطعات بفضل لامركزية الميزانية وكشوف المرتبات وخدمات الرقابة المالية.

أستطيع أن أخبركم بالفعل أن هذا الابتكار سيكون فعالاً من بداية عام 2022 مقاطعة تلو الأخرى.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ،

فيما يتعلق بقوات الدفاع والأمن الباسلة ، يشرفني أن أعلن أنه تماشياً مع التوجهات السامية لرئيس المجلس العسكري الانتقالي فإن كشوف رواتب عام 2022 تتضمن فهرسة رواتب الجنود ، الرتب والملفات ، مع التوافق. بمعنى زيادة رواتبهم مقارنة بالحد الأدنى للأجور. ولهذا الثمن ، تعرب الحكومة عن امتنانها للجنود التشاديين الذين ترسخ تفانيهم وتمسكهم بالدفاع عن الوطن الأم.
أخيرًا ، وفقًا لتعليمات رئيس المجلس العسكري الانتقالي بشأن توظيف خمسة الاف شاب وشابة في الوظيفة العامة يُسمح بالاستبدال الرقمي حتى لخمسة الاف موظف وذلك وفقا لسلسلة التعداد البيوميتري لموظفي الدولة ، وكأولوية يكون ذلك لصالح الخريجين من الجامعات والمعاهد العامة المدنية والعسكرية والمعلمين العلميين.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ،

تقدر النفقات على السلع والخدمات المتعلقة بالعمليات بمبلغ 119.5 مليار فرنك سيفا في عام 2022 لتغطية احتياجات جميع الإدارات الوزارية والمؤسسات الدستورية وكذلك تنظيم الحوار الوطني والإصلاح الانتخابي وإيجارات الهياكل العامة التي تغطيها الآن كل دائرة مستفيدة وتعزيز الثقافة من خلال اقتناء الكتب والمناهج لصالح المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمدارس والجامعات الحكومية.
يجب أن تكون نفقات التحويل - التي تتعلق بالتمويل والإعانات لصالح المؤسسات العامة والهيئات والمؤسسات الحكومية ، من بين أمور أخرى - حوالي 213.85 مليار فرنك سيفا ، بما في ذلك مساهمة الدولة في تمويل الانتخابات ب 18.6 مليار فرنك سيفا ، الدعم من أجل تحقيق اللامركزية للوكالة الوطنية للوثائق المؤمنة في كل عاصمة ولاية مقابل 1 مليار فرنك سيفا وزيادة دعم الغاز المحلي لصالح السكان لرفعه إلى 11 مليار فرنك سيفا وزيادة غير مسبوقة في الموارد لصالح المركز الوطني للخدمات الجامعية (CNOU) للخدمات المقدمة للطلاب لتصل قيمتها إلى 5 مليارات فرنك سيفا ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة والطفولة المبكرة بحوالي واحد مليار فرنك سيفا

السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ،

في عام 2022 ، سيدور الإنفاق الاستثماري على الموارد المحلية حول 141.45 مليار فرنك سيفا وسيأخذ في الاعتبار الاستثمارات الجارية وكذلك الاستثمارات الجديدة. وتتعلق هذه الاستثمارات بشكل خاص بالقطاعات الاجتماعية والبنية التحتية الاقتصادية.

أكثر من ذلك ، بالإضافة إلى كل هذا ، من المتوقع في الجزء الخاص بالتمويل الملحق بمشروع الموازنة ، سداد حسابات الأعمال المختلفة الجارية في بلادنا ، في ظل تسوية الدين المحلي.

وهكذا ، في مجال التعليم تتعلق الاستثمارات ببناء مدرستين ابتدائيتين في كل بلدية من بلديات العاصمة انجمينا حيث يمثل التعليم العام من حيث عدد المدارس بالكاد 15٪ من إجمالي العرض. وكذلك المدارس الابتدائية في مختلف المحافظات التي تعاني من نقص المدارس الحكومية.

وبالمثل ، ينص قانون المالية لعام 2022 على إنشاء مدرسة ثانوية علمية في كل عاصمة أكاديمية بالإضافة إلى مدرسة ثانوية فنية زراعية في أم تيمان.

فيما يتعلق بالتعليم العالي والبحث ، يأخذ مشروع قانون المالية لعام 2022 في الاعتبار أعمال البناء في جامعة بالا في مايو كيبي غرب ، وتوسيع المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا في أبشه ومعهد التقنيات العليا للصحة في أمجراس وكذلك توفير معدات المختبرات والمواد الاستهلاكية لصالح كليات العلوم المختلفة بجامعة انجمينا.

في مجال الصحة العامة ، تتعلق الاستثمارات ، من بين أمور أخرى ، ببناء المراكز الصحية والمستشفيات في الولايات التي يكون فيها توفير الخدمات الصحية محدودًا نسبيًا ، أي مستشفيات ولايات قوز-بيدا ، موسورو وماو بالإضافة إلى خمسة مستشفيات عسكرية في البلاد ، منها مستشفى عسكري مرجعي في انجمينا. كما يتم التخطيط لاستلام مختلف المراكز الصحية ، وكذلك من المستشفيات الكبيرة في أبشه وبالا وأم تيمان.

وفي هذا القطاع أيضًا ، ينص هذا القانون على توفير حوالي المئات من سيارات الاسعاف ووسائل التنقل ثنائية العجلات بالإضافة إلى معدات طبية محددة لصالح مختلف الولايات لتلبية توقعات سكاننا بشكل أفضل.

من المتوقع وجود بنى تحتية اقتصادية وزراعية ورعوية ورياضية وكهربائية ، بما في ذلك محطات الطاقة الشمسية في مونغو، وأم تيمان ، وموسورو ، وأم حجر.

كما تتم مواصلة تشييد الجسور والطرق ، ولا سيما طرق جومان - لاي ، وكيلو بالا ، انجمينا - دوربالي ، كيابي - سينكاكو ، نغورا - انجمينا بلالا – آتيا بتمويل خاص ، كذلك الطرق العابرة للصحراء وابشه - أبو غلينج وانجمينا - مندو - كوتيري التي ستبدأ اعماله في عام 2022 عبر قروض من البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي.

كما تم التخطيط لأعمال الطرق الحضرية في انجمينا وفي الولايات ، بالإضافة إلى أعمال البناء في قطاعات الثروة الحيوانية ، والهياكل الرياضية والشبابية ، والهياكل الهيدروليكية ، فضلاً عن تطوير المحيط الزراعي.

في الختام ، يُظهر التقييم الحكيم للإيرادات والنفقات الواقعية قدرة تمويلية تبلغ 156 مليار فرنك سيفا بينما يظهر رصيد الميزانية الأساسي عجزًا في الميزانية ، باستثناء المنح البالغة 13.238 مليار فرنك سيفا.

للقيام بذلك ، ستستخدم الدولة التسهيل الائتماني الممدد بموجب البرنامج المرجعي الجديد مع صندوق النقد الدولي وكذلك دعم الميزانية من قبل شركاء تشاد لإكمال تمويل الميزانية.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ،

سيستمر السعي لتعبئة وتأمين الموارد وكذلك ترشيد الإنفاق العام في عام 2022.
وبشكل أكثر تحديدًا ، ستعمل الوزارة على الاستمرار في تحديث وحوسبة ورقمنة جميع خدماتها ، مع تسريعها من أجل تغطية الدولة بأكملها ، وبالتالي تقديم خدمات عامة عالية الجودة لصالح جميع الإدارات الوزارية والمستخدمين.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني الانتقالي ،

قانون المالية لعام 2022 هو قبل كل شيء ترجمة لخارطة طريق الحكومة ، ولا سيما إجراءاتها الرئيسية ، من خلال تقديم مساهمة إجمالية قدرها 22.6 مليار فرنك سيفا بما في ذلك 3 مليارات فرنك سيفا لتنظيم الحوار الشامل والإصلاح الانتخابي و 18.6 مليار فرنك سيفا لتنظيم الانتخابات العامة ، وستستكمل جهود الحكومة بمساهمة شركاء التنمية في تشاد.
وعليه فانه من بين الشركاء الذين اعلنو دعم صندوق السلة للمرحلة الانتقالية والمتضمن في قانون المالية لعام 2022 الاتحاد الاوربي بظرف مالي يقدر 18 مليون يورو في انتظار الاعلانات الجارية للشركاء الاخرين التى ستتحقق قريبا.
أخيرًا ، يتماشى مشروع قانون المالية 2022 بأمانة مع هدف رئيس المجلس العسكري الانتقالي والحكومة المتمثل في الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للعمال ، وتحسين الظروف المعيشية للجنود والطلاب ، وزيادة إمكانية الوصول السكان الى المدارس والتعليم الفني والعلمي والمهني ، ودعم الضعفاء وذوي الإعاقة ، والشباب ، والطفولة المبكرة ، والنساء ، والعالم الريفي والمدن ، والزراعة والثروة الحيوانية وبالتالي الاكتفاء الذاتي.
كما يهدف إلى تعزيز القوة الشرائية للأسر وحماية البيئة من خلال زيادة الدعم لتثبيت سعر الغاز المنزلي.
أخيرًا ، يروج للثقافة والرياضة ويشجع عالم الأعمال والفاعلين الاقتصاديين والاقتصاد ككل من خلال التدابير المالية لتحفيز الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال.
كل هذا لجعل تشاد دولة جيدة للعيش والعمل والازدهار ، بلد تزدهر فيه التجارة والأعمال وتخلق الثروة.
بلد ترافق فيه الدولة وتطمئن وتحمي وتسهل وتدعم.
بلد التضامن والشركة.
واشكركم على حسن انتباهكم.

طاهر حامد نقلين